وزارة الطاقة
MINISTRY OF ENERGY

النشرة الصباحية

الثلاثاء، 15 أغسطس 2023

أخبار الطاقة

النفط يتراجع 1 % أمام قوة الدولار ومخاوف تعثر الاقتصاد الصيني

الرياض

تراجعت أسعار النفط أكثر من 1 بالمئة يوم الاثنين وسط مخاوف بشأن تعثر الاقتصاد الصيني وقوة الدولار مقابل سبعة أسابيع من المكاسب بفعل تشديد المعروض من تخفيضات إنتاج أوبك +.

ونزلت العقود الآجلة لخام برنت 1.07 دولار أو 1.2 بالمئة إلى 85.74 دولاراً للبرميل بينما سجل خام غرب تكساس الوسيط الأمريكي 82.12 دولاراً للبرميل منخفضاً 1.3 بالمئة.

وتراجعت الأسعار مع استمرار مؤشر الدولار الأمريكي في مكاسبه بعد أن أدت زيادة أكبر قليلاً في أسعار المنتجين الأمريكيين في يوليو إلى رفع عوائد سندات الخزانة على الرغم من التوقعات بأن مجلس الاحتياطي الفيدرالي في نهاية رفع أسعار الفائدة. ويضغط الدولار القوي على الطلب على النفط من خلال جعل السلعة أكثر تكلفة للمشترين الذين يحملون عملات أخرى. وقالت فاندانا هاري، مؤسسة شركة مزود تحليل سوق النفط فاندا إنسايتس: «كان النفط الخام في منطقة ذروة الشراء لبعض الوقت الآن، متحدياً توقعات التصحيح. لقد ركزت بشكل فريد على التفاؤل الاقتصادي الأمريكي، مع استبعاد الرياح المعاكسة القوية بشكل متزايد التي تهب في منطقة اليورو، والصين». وقالت هاري «إن إعادة التوازن متأخرة لكنها قد تحتاج إلى فحص واقعي في الأسواق في الولايات المتحدة». من جهتها قالت تينا تنغ المحللة في سي إم سي ماركتس، إن النفط قد يكون مقيدًا بنطاق محدد هذا الأسبوع حيث قد يؤدي التعافي الاقتصادي البطيء للصين وقوة الدولار الأمريكي إلى انخفاض الأسعار، لكن أوبك + أشارت إلى أنها ستفعل كل ما يلزم لتضييق الإمدادات وتحقيق الاستقرار في الأسواق. ومن المتوقع أن تؤدي تخفيضات الإمدادات من جانب المملكة العربية السعودية وروسيا، في تحالف أوبك +، إلى تآكل مخزونات النفط خلال بقية هذا العام، مما قد يؤدي إلى ارتفاع الأسعار، حسبما أفادت وكالة الطاقة الدولية في تقريرها الشهري يوم الجمعة. وانعكاسًا لتقلص العرض، استقر الفارق بين خام برنت في الشهر الأول والثاني يوم الاثنين بعد أن استقر عند 67 سنتًا يوم الجمعة، وهو الأوسع منذ مارس. في غضون ذلك، أطلقت سفينة حربية روسية طلقات تحذيرية على سفينة شحن في البحر الأسود يوم الأحد، مما أدى إلى تصعيد التوترات في منطقة رئيسية لصادرات السلع من أوكرانيا وروسيا.

وفي الولايات المتحدة، استقر عدد حفارات النفط العاملة عند 525 الأسبوع الماضي، بعد انخفاضه لمدة ثمانية أسابيع متتالية، وفقًا لتقرير بيكر هيوز الأسبوعي.

وقالت انفيستنق دوت كوم، تراجعت أسعار النفط بشكل طفيف يوم الاثنين، حيث تعرضت لضغوط من ارتفاع الدولار وسط علامات على عودة التضخم في الولايات المتحدة، في حين أن المخاوف بشأن تباطؤ النمو الصيني أثرت أيضًا على المعنويات.

وكانت الخسائر في أسواق النفط الخام محدودة حيث أشارت تخفيضات الإنتاج الأخيرة من قبل المملكة العربية السعودية وروسيا إلى تشديد الأسواق. وظلت أسعار النفط الخام قريبة من أقوى مستوياتها لهذا العام.

لكن في حين شهدت أسعار النفط ارتفاعًا قويًا خلال الشهرين الماضيين، فقد واجهت بعض المقاومة في الأسابيع الأخيرة حيث شككت الأسواق في توقعات الطلب على النفط، وسط تدهور الأوضاع في الصين واحتمال ارتفاع أسعار الفائدة الأمريكية.

وقالت كان الدولار أكبر مصدر للضغط على أسواق النفط، حيث استقر الدولار عند أعلى مستوى في خمسة أسابيع بعد ارتفاع قراءات التضخم عن الأسبوع الماضي. وأظهرت بيانات يوم الجمعة أن تضخم مؤشر أسعار المنتجين في الولايات المتحدة نما أكثر من المتوقع في يوليو، ويأتي بعد يوم واحد فقط من البيانات التي أظهرت نمو مؤشر أسعار المستهلكين في يوليو.

ويعطي التضخم المرتفع مجلس الاحتياطي الفيدرالي مزيدًا من الزخم لرفع أسعار الفائدة، والذي بدوره يضيء توقعات الدولار. ويؤثر الدولار القوي على أسعار السلع المسعرة بالدولار، ويضر أيضًا بالطلب على النفط بين المشترين الدوليين.

ومن المقرر أيضًا صدور بيانات مبيعات التجزئة الأمريكية هذا الأسبوع، ومن المتوقع أن تلقي مزيدًا من الضوء على إنفاق المستهلكين في أكبر مستهلك للوقود في العالم. ويمكن أن يؤدي الإنفاق المرتفع إلى التضخم.

كما أثرت المخاوف بشأن التباطؤ الاقتصادي في الصين، أكبر مستورد للنفط، في أعقاب سلسلة من القراءات الاقتصادية الضعيفة من البلاد خلال الأسبوعين الماضيين. بينما وعد المسؤولون الحكوميون بتطبيق المزيد من إجراءات التحفيز لدعم النمو، إلا أنهم قدموا القليل من التفاصيل الفعلية حول كيفية فتح التحفيز المذكور.
كما ألقت المخاوف بشأن سوق العقارات المحاصر في الصين بظلالها على المعنويات، حيث يتصارع أحد أكبر مطوري العقارات في البلاد مع التخلف عن سداد ديون محتمل.

ينصب التركيز هذا الأسبوع الآن على مبيعات التجزئة وبيانات الإنتاج الصناعي، المقرر صدورها يوم الثلاثاء. ومن المتوقع أن تشهد القراءات انخفاضًا أكبر في يوليو.

وفي اليابان، قالت وزارة الاقتصاد والتجارة والصناعة في 10 أغسطس، إن اليابان قررت إنهاء إطلاق النفط من احتياطياتها البترولية الخاصة في البلاد في 30 أبريل 2024، كجزء من خطوتها المنسقة مع وكالة الطاقة الدولية التي بدأت في مارس 2022 بعد الغزو الروسي لأوكرانيا.

ويأتي قرار اليابان الأخير في أعقاب قرار مجلس إدارة وكالة الطاقة الدولية، أعلى هيئة لصنع القرار، بإنهاء إطلاق النفط المنسق بحلول نهاية أبريل 2024 بعد تقييمها بأن سوق النفط لن تكون صارمة دون الإصدار.

وتأتي هذه الخطوة أيضًا في الوقت الذي مددت فيه اليابان فترة تحريرها البالغة 13.5 مليون برميل من احتياطياتها البترولية المملوكة للقطاع الخاص إلى ما بعد 30 نوفمبر 2022، إلى أجل غير مسمى «في الوقت الحالي» في أعقاب التوقعات بأن وكالة الطاقة الدولية ستواصل جهود الإصدار المشترك لبعض الوقت.

واتفقت الدول الأعضاء في وكالة الطاقة الدولية في مارس وأبريل على الإفراج عن مخزونات النفط الطارئة كجزء من إجراءين جماعيين منسقين استجابة لتشديد ظروف سوق النفط في أعقاب الغزو الروسي لأوكرانيا.

وفي مارس، التزمت الدول الأعضاء في وكالة الطاقة الدولية بإطلاق 62.7 مليون برميل من النفط كجزء من عملها الجماعي، تلاها إطلاق إضافي قدره 120 مليون برميل في تحركها الجماعي في أبريل، ليصل إجمالي حجم الإفراج الجماعي إلى 182.7 مليون برميل.

وقالت وكالة الطاقة الدولية في أبريل إن الدول الأعضاء فيها ستفرج عن مخزوناتها النفطية الطارئة على مدى ستة أشهر بموجب عملها الجماعي. ويشمل تمديد اليابان لأجل غير مسمى من 16 أبريل إلى 30 نوفمبر الإفراج عن 7.5 مليون برميل تم الاتفاق عليها في مارس و6 ملايين برميل تم الاتفاق عليها في أبريل من الاحتياطيات الخاصة، مما يسمح فعليًا للمستوردين المحليين بخفض وارداتهم من النفط.

ويسمح إطلاق 7.5 مليون برميل من النفط لمصافي التكرير المحلية ومستوردي المنتجات النفطية بتخفيض مخزوناتهم من الاحتياطيات المملوكة للقطاع الخاص بما يعادل أربعة أيام «في الوقت الحالي»، في حين أن إطلاق 6 ملايين برميل يسمح لهم بتخفيض المخزونات لمدة ثلاثة أيام من متطلبات المخزون.

وكانت اليابان قد أوفت بالفعل بالتزام وكالة الطاقة الدولية للاستفادة من إجمالي 9 ملايين برميل من النفط الخام من احتياطياتها البترولية الوطنية كجزء من التزامها بالإفراج عن إجمالي 15 مليون برميل من النفط بموجب تصريح وكالة الطاقة الدولية البالغ 120 مليون برميل.

وفي نهاية مايو 2023، كانت اليابان تمتلك ما مجموعه حوالي 467.77 مليون برميل من احتياطيات النفط، أي ما يعادل 232 يومًا من الاستهلاك المحلي. وشمل ذلك احتياطيات البترول الوطنية، واحتياطيات النفط التي يحتفظ بها القطاع الخاص، وبرنامج تخزين النفط الخام المشترك مع الدول المنتجة للنفط، وفقًا لأحدث البيانات.

وشكلت مخزونات الخام في احتياطي النفط الوطني 272.47 مليون برميل من الإجمالي، بينما شكلت المنتجات النفطية في الاحتياطيات الوطنية 8.99 مليون برميل أخرى. وبلغ إجمالي احتياطيات الخام الخاصة 74.97 مليون برميل، وبلغ مخزون المنتجات النفطية 94.22 مليون برميل، في حين احتفظ منتجو النفط في اليابان بـ 17.10 مليون برميل من الخام.

وبحسب محللة أسواق النفط في الشرق الأوسط، في اكس اس دوت كوم، رانيا جول، تراجعت أسعار النفط مع بداية تعاملات أمس الاثنين بعد سبعة أسابيع متتالية من المكاسب مدعومة بتخفيض الإمدادات من إنتاج أوبك +، تزامناً مع زيادة المخاوف بشأن التعافي الاقتصادي في الصين واستمرار قوة الدولار. وقالت وكالة الطاقة الدولية يوم الجمعة إن الطلب العالمي على النفط وصل إلى مستويات قياسية في يونيو ومن المتوقع أن يصل إلى الذروة مرة أخرى في أغسطس محذرة من أن ارتفاع الأسعار ممكن خاصة مع تباطؤ الإنتاج من كبار الموردين مثل السعودية وروسيا. لكن، الخسائر في أسواق النفط الخام حتى الآن محدودة خاصة مع استمرار تخفيضات الإنتاج الأخيرة، فبينما شهدت أسعار النفط ارتفاعًا قويًا خلال الشهرين الماضيين إلا أنها واجهت بعض المقاومة في الأسابيع الأخيرة حيث لم تستوعب الأسواق توقعات الطلب الأخيرة على النفط، وسط تدهور الأوضاع في الصين واحتمال ارتفاع أسعار الفائدة الأمريكية. كما كان الدولار أكبر مصدر للضغط على أسواق النفط خلال الفترة الأخيرة حيث استقر الدولار عند أعلى مستوى له في خمسة أسابيع بعد ارتفاع قراءات التضخم الأمريكي عن الأسبوع الماضي، حيث أظهرت بيانات يوم الجمعة أن تضخم مؤشر أسعار المنتجين في الولايات المتحدة ارتفع أكثر من المتوقع في يوليو، ويأتي بعد يوم واحد فقط من البيانات التي أظهرت ارتفاع مؤشر أسعار المستهلك في يوليو. وهذا يعطي مجلس الاحتياطي الفيدرالي مزيدًا من الدعم لرفع أسعار الفائدة، والذي بدوره يدعم توقعات ارتفاع الدولار، ويضر أيضًا بالطلب على النفط. وخلال الأسبوع الحالي من المقرر صدور بيانات مبيعات التجزئة الأمريكية حيث يمكن أن يؤدي الإنفاق المرتفع إلى ارتفاع التضخم. من ناحية أخرى أثرت المخاوف بشأن التباطؤ الاقتصادي وأزمة السوق العقاري في الصين وهي أكبر مستورد للنفط بعد سلسلة من البيانات الاقتصادية الضعيفة خلال الأسبوعين الماضيين، على قوة الطلب في الأسواق وتسببت في الضغط سلباً على أسعار النفط. لكن سيبقى التركيز الآن على البيانات الأمريكية الهامة المقرر صدورها يوم الثلاثاء.

وتعطي المؤشرات بأن سعر النفط قد بلغ ذروة الشراء وبدء في جمع الزخم الهابط على المدى البعيد، لكن لازالت احتمالات الارتفاع قائمة على المدى القصير والمتوسط طالما بقي السعر فوق الدعم عند 81 دولاراً للبرميل. من ناحية أخرى في حال اخترق السعر مستويات 83 دولاراً للأعلى يمكن أن يستمر في الارتفاع وصولا لمستويات قياسية عند 100 دولار وهذا هو الاحتمال الأضعف.

إنتاج أوبك+ عند أدنى مستوياته مع بدء الخفض السعودي الطوعي

الرياض

خفضت أوبك + إنتاجها من النفط الخام إلى أدنى مستوى في عامين تقريبًا في يوليو مع بدء خفض طوعي كبير من قبل المملكة العربية السعودية، وفقًا لمسح بلاتس أجرته ستاندرد آند بورز جلوبال. وأدى الخفض السعودي الأخير وكذلك الاضطرابات في كازاخستان ونيجيريا إلى تعويض المكاسب في إيران والعراق، مما ساهم في انخفاض إنتاج أوبك + بنحو مليون برميل يوميًا على أساس شهري.

ووجد المسح أن أعضاء أوبك الـ 13 ضخوا 27.34 مليون برميل في اليوم، بينما أضافت روسيا وثمانية حلفاء آخرون 13.06 مليون برميل في اليوم بإجمالي 40.40 مليون برميل في اليوم. وكان هذا هو الأدنى منذ أغسطس 2021، عندما كانت التخفيضات الرئيسية التي تم تنفيذها أثناء الوباء لا تزال قيد التراجع.

ومع تعثر أجزاء كثيرة من الاقتصاد العالمي الآن على قدم وساق، عاد تحالف أوبك + إلى استراتيجية تقييد العرض القوي لدعم انخفاض أسعار النفط، حيث أعلن العديد من الأعضاء عن 1.2 مليون برميل في اليوم في التخفيضات الجماعية من مايو حتى نهاية العام، وأعلنت المملكة العربية السعودية من جانب واحد عن خفض إضافي قدره مليون برميل في اليوم لشهر يوليو، والذي تم تمديده حتى سبتمبر.

ووجد المسح أن المملكة العربية السعودية خفضت إنتاجها إلى 9.05 مليون برميل في اليوم - وهو أدنى مستوى منذ يونيو 2021. ولم يكن الانخفاض حادًا مثل التخفيضات التي تعهدت بها، حيث انخفض الإنتاج بمقدار 940 ألف برميل في اليوم مقارنة بأحجام يونيو. وفي أماكن أخرى، شهدت نيجيريا انخفاضًا قدره 100000 برميل في اليوم إلى 1.32 مليون برميل في اليوم نتيجة انقطاع التيار في شركة فوركادوس منذ منتصف الشهر الذي ساهم في انخفاض حاد في الصادرات.

وكان تعويض التخفيضات السعودية إلى حد ما هو زيادة الإنتاج من قبل إيران وفنزويلا الخاضعتين للعقوبات. وسجل الإنتاج الإيراني أعلى مستوى له منذ ديسمبر 2018، عند 2.76 مليون برميل في اليوم، بينما سجل الإنتاج الفنزويلي أعلى مستوى منذ فبراير 2019 عند 810 آلاف برميل في اليوم، بحسب المسح.

وكانت الزيادات علامة محتملة على أن الولايات المتحدة كانت تخفف من إنفاذ العقوبات لأنها تكثف الضغط على روسيا رداً على غزوها لأوكرانيا. وتستفيد فنزويلا أيضًا من تخفيف العقوبات الأمريكية، حيث ساعدت وارداتها من المخفف في تعزيز إنتاجها من النفط الثقيل

وكان الإنتاج الروسي ثابتًا خلال الشهر عند 9.42 مليون برميل في اليوم، حيث استمر في تحويل تدفقاته شرقًا استجابةً لحظر الاتحاد الأوروبي والحد الأقصى لأسعار مجموعة السبع. وعلى الرغم من أن إنتاجها ظل أعلى بكثير مما توقعه العديد من المتنبئين في بداية الحرب، فقد تعهدت الآن بخفض صادراتها من الخام بمقدار 500 ألف برميل في اليوم في أغسطس و300 ألف برميل في اليوم في سبتمبر، حيث تسعى إلى تعزيز الأسعار.

ولكن نظرًا لأن انخفاض الصادرات يمكن أن يقابله ارتفاع الطلب المحلي أو الانتقال إلى التخزين، فليس من الواضح تأثير الإعلان على إنتاج روسيا في تلك الأشهر.

وشهدت كازاخستان، ثاني أكبر عضو من خارج أوبك في الحلف، انخفاضًا قدره 50 ألف برميل يوميًا في الإنتاج في يوليو، بعد انقطاع التيار الكهربائي الذي أضر بأحجام الإنتاج والتكرير.

وعلى الرغم من التخفيضات الطوعية، استمرت روسيا والعديد من الأعضاء الآخرين في الكفاح من أجل تحقيق أهدافهم الإنتاجية، حيث بلغ إجمالي العجز إلى الحصص 1.1 مليون برميل في اليوم في يوليو، بمعدل امتثال بنسبة 115 ٪، وفقًا للمسح.

واتفق الاجتماع الأخير للجنة المراقبة الوزارية المشتركة لأوبك + في 4 أغسطس على الإبقاء على الحصص للحفاظ على دعم الأسعار، مع توقع العديد من المحللين زيادة الطلب في النصف الثاني من عام 2023 إلى جانب تخفيضات أوبك + لتشديد سوق النفط.

وتم تحديد الاجتماع القادم للجنة المذكورة في 4 أكتوبر، ومن المقرر عقد اجتماع وزاري كامل في 26 نوفمبر. ويمكن أن تجتمع المجموعة قبل ذلك الحين إذا رأت أن ظروف السوق تتطلب مزيدًا من الإجراءات. فيما يظل أعضاء أوبك إيران وليبيا وفنزويلا معفاة من الحصص.

وتقيس أرقام مسح بلاتس إنتاج رؤوس الآبار ويتم تجميعها باستخدام معلومات من مسؤولي صناعة النفط والتجار والمحللين، بالإضافة إلى مراجعة بيانات الشحن الخاصة والأقمار الصناعية والمخزون.
في وقت ترى منظمة البلدان المصدرة للنفط، أوبك، أن الطلب على نفطها يرتفع حتى نهاية عام 2023 حيث تقوم بتخفيضات كبيرة، في إشارة إلى أنها تتوقع تشديدًا كبيرًا في السوق في الأشهر المقبلة. وقالت أوبك في تقريرها الشهري عن سوق النفط إن الطلب على خامها سينمو 300 ألف برميل في اليوم في الربع الثاني، و1.3 مليون برميل في اليوم في الربع الثالث و2 مليون برميل في اليوم للربع الرابع مقارنة بنفس الفترات من عام 2022.

لكن للعام 2023 بكامله، قُدر الطلب على خام أوبك بنحو 29.3 مليون برميل في اليوم، بانخفاض قدره 100 ألف برميل في اليوم مقارنة بتقريرها السابق، مع توقع ارتفاع المعروض من خارج أوبك. كما قامت بتعديل تقديراتها للطلب على خام أوبك في عام 2024 بمقدار 100000 برميل في اليوم من تقييم الشهر السابق لتقف عند 30.1 مليون برميل في اليوم.

وكان هذا أعلى بكثير من حجم الإنتاج في يوليو، والذي كان 27.31 مليون برميل في اليوم، وفقًا لمتوسط تقديرات المصادر الثانوية. وانخفض الإنتاج بمقدار 836000 برميل في اليوم على أساس شهري، حيث نفذت المملكة العربية السعودية خفضًا طوعيًا بمقدار مليون برميل في اليوم.

وأبلغت المملكة العربية السعودية عن انخفاض قدره 943 ألف برميل في اليوم في الإنتاج في الشهر. كما أبلغت نيجيريا عن انخفاض كبير قدره 168 ألف برميل في اليوم في الإنتاج بعد المشكلات مع درجة التصدير الرئيسية، فوركادوس.

تعتزم أوبك وحلفاؤها الحفاظ على قيود شديدة على الإمدادات في الخريف في محاولة لدعم الأسعار. وقالت السعودية إن الخفض الإضافي أحادي الجانب البالغ مليون برميل يوميا سيستمر حتى نهاية سبتمبر، بينما التزمت روسيا، حليفة أوبك، بتخفيض 500 ألف برميل يوميا في صادرات الخام لشهر أغسطس و300 ألف برميل يوميا في سبتمبر.

ومع ذلك، لا تزال هناك حالة من عدم اليقين بشأن الامتثال للتعهدات الأخيرة، وكذلك سياستها بعد سبتمبر. وتتوقع أوبك أن يتوسع عرض السوائل من خارج أوبك بمقدار 1.5 مليون برميل في اليوم في عام 2023، في تعديل تصاعدي طفيف عن تقريرها السابق، حيث من المتوقع أن تدفع الولايات المتحدة والبرازيل والنرويج وكازاخستان وغيانا والصين نمو الإمدادات. وفي عام 2024، تتوقع أن ينمو إنتاج السوائل خارج أوبك بمقدار 1.4 مليون برميل في اليوم.

في وقت، يجب أن تقلص تخفيضات الإنتاج مخزونات النفط العالمية بشكل كبير وأن تعكس ارتفاعات الأشهر القليلة الماضية. وبحسب تقرير أوبك، زادت المخزونات التجارية التي تحتفظ بها دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية 4.2 مليون برميل في يونيو لتصل إلى 2.828 مليار برميل.

واحتفظت منظمة البلدان المصدرة للبترول (أوبك) بتقديراتها للطلب العالمي على النفط في عامي 2023 و2024، حيث تم تعويض المراجعات التصاعدية لبيانات الربع الأول لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية في أمريكا وأوروبا بالكامل من خلال التنقيحات النزولية للربع الثاني من عام 23، خاصة في أوروبا وآسيا الأخرى.

ومن المتوقع أن ينمو الطلب العالمي على النفط في عام 2023 بمقدار 2.4 مليون برميل في اليوم، دون تغيير عن تقييم الشهر الماضي. وقالت أوبك إن من المتوقع أن تشهد الصين نموًا أقل من المتوقع في الطلب على النفط في النصف الثاني من عام 2023، حيث تُظهر المؤشرات الاقتصادية الأخيرة للاقتصاد اتجاهًا تباطؤًا في الإنتاج الصناعي.

وتوقعت أن ينمو الطلب الصيني على النفط بمقدار 710 آلاف برميل في اليوم في الربع الثالث، و590 ألف برميل في اليوم في الربع الرابع، وكلاهما مقارنة بمستويات 2022. وعدلت منظمة أوبك النمو الاقتصادي العالمي بالزيادة لكل من 2023 و2024 ليقف عند 2.7 ٪ و2.6 ٪ على التوالي.

وفي تحركات أسعار النفط الخام، ارتفعت سلة أوبك المرجعية بمقدار 5.87 دولار أو 7.8 ٪ على أساس شهري إلى 81.06 دولارًا للبرميل في يوليو. وارتفع عقد برنت للشهر الأمامي بمقدار 5.18 دولارات، أو 6.9 ٪، على أساس شهري إلى 80.16 دولارًا للبرميل، وارتفع عقد الشهر الآجل لخام غرب تكساس الوسيط بمقدار 5.76 دولارات، أو 8.2 ٪، شهريًا إلى 76.03 دولارًا للبرميل.

وارتفع عقد الشهر الأول في بورصة دبي للطاقة في عمان بمقدار 6.25 دولارات أو 8.3 ٪ على أساس شهري ليستقر عند 81.16 دولار للبرميل. وتقلص فارق خام غرب تكساس الوسيط في بورصة نايمكس وخام برنت في بورصة لندن في الشهر الأول في يوليو بمقدار 58 ليبلغ متوسط 4.13 دولارات للبرميل.

وشهدت منحنيات العقود الآجلة الآجلة لكل من خام غرب تكساس الوسيط في بورصة نايمكس وخام برنت في بورصة لندن، ودبي عمان حالة من التراجع خلال الشهر بسبب تحسن التوقعات الأساسية لسوق النفط، كما رفع مديرو الأموال بما في ذلك صناديق التحوط مراكز صعودية في برنت ونايمكس.

أسواق النفط تتلقى إشارات باستمرار خطط خفض الإنتاج .. الأسعار تتحرك في نطاق ضيق

أسامة سليمان من فيينا الاقتصادية

أوضح محللون أن معطيات السوق النفطية الراهنة تدعم استمرارية المكاسب خاصة مع بقاء التوقعات الحالية بشأن أسعار الفائدة من بنك الاحتياطي الفيدرالي ثابتة.

وسجلت أسعار النفط الخام تقلبات سعرية بعد موجة واسعة من المكاسب المتلاحقة استمرت سبعة أسابيع، بسبب تخفيضات إنتاج تحالف «أوبك +» مقابل مخاوف من تباطؤ اقتصادي في الصين وارتفاع الدولار.

وقال لـ«الاقتصادية» محللون نفطيون، «إن المشكلات الاقتصادية للصين جنبا إلى جنب مع قوة الدولار، تؤثر في أسعار النفط»، لافتين إلى أن تخفيضات إنتاج «أوبك +» أدت إلى تضييق أسواق النفط بشكل كبير، لكن تجار النفط يراقبون الاقتصاد الصيني من كثب.

وأوضح المحللون، أنه رغم تقلبات الأسعار وتسجيل بعض التراجعات المؤقتة، تظل مستويات أسعار النفط الخام أعلى بكثير مما كانت عليه منذ أشهر.

ولفت المحللون إلى أن أسعار النفط الخام تلقت دعما من تقرير وكالة الطاقة الدولية الشهري الأخير، الذي توقع استمرار ارتفاع الأسعار هذا العام على الرغم من توقع حدوث انكماش حاد في الطلب في عام 2024، بسبب ما وصفته بالرياح الاقتصادية المعاكسة.

ونوه المحللون بأن التوقعات الاقتصادية العالمية لا تزال صعبة في مواجهة أسعار الفائدة المرتفعة وتشديد الائتمان المصرفي، مشيرين إلى تقلص المعروض من النفط بفضل تخفيضات «أوبك +»، ما قد يتسبب في انخفاض المخزون العالمي بمقدار 2.2 مليون برميل يوميا في النصف الثاني من العام، معتبرين هذا بدوره قد يؤدي إلى ارتفاع الأسعار.

وفي هذا الإطار، يقول روبرت شتيهرير مدير معهد فيينا الدولي للدراسات الاقتصادية، «إن معطيات السوق النفطية الراهنة داعمة لاستمرارية المكاسب خاصة مع بقاء التوقعات الحالية بشأن أسعار الفائدة من بنك الاحتياطي الفيدرالي ثابتة، وهو ما يعد مؤشرا على أن دورة تشديد بنك الاحتياطي الفيدرالي قد وصلت بالفعل إلى نهايتها، مع تنامي احتمالية إجراء تخفيضات في أسعار الفائدة في مايو من العام المقبل».

ونوه بأن مكاسب النفط تعوقها حالة عدم اليقين بشأن تعافي الاقتصاد الصيني، موضحا أن الصعوبات الاقتصادية في الصين تنامت مع انخفاض القروض المصرفية الجديدة في يوليو، إضافة إلى التراجع في الاستثمار الأجنبي المباشر إلى أدنى مستوى قياسي له.

من جانبه يقول ردولف هوبر الباحث في شؤون الطاقة ومدير أحد المواقع المتخصصة، «إن عدم اليقين يسيطر على سوق النفط الخام، وقد يؤدي ضعف الطلب من قبل مستهلكي النفط الرئيسين إلى تحفيز تحالف المنتجين في (أوبك +)، على إجراء مزيد من الخفض في الإمدادات النفطية في الأشهر المقبلة وربما إلى نهاية العام الجاري».

ولفت إلى أن أسعار النفط الخام صعدت بنحو 15 في المائة منذ أن بدأت التخفيضات الطوعية، بينما حقق منتجون أرباحا من تأثيرات هذا الخفض مع احتفاظهم بمستويات إنتاجهم حول المعدلات الطبيعية.

بدروه يقول ماثيو جونسون المحلل في شركة «أوكسيرا» الدولية للاستشارات، «إن السوق النفطية تلقت إشارات قوية من كبار المنتجين على تمسكهم وقناعتهم باستمرار خطط خفض الإنتاج».

وأشار إلى أن تحالف «أوبك +» أثبت كفاءة كبيرة في استيعاب تحديات السوق وإدارة المعروض النفطي بكفاءة وبشكل يدعم توازن السوق، موضحا أن هذه هي المرة الأولى التي تشير فيها السعودية إلى استعدادها لإجراء تخفيضات أعمق إذا كانت الإجراءات السابقة تستغرق وقتا طويلا لتحقيق التأثير المطلوب.

من جهتها، تقول نايلا هنجستلر المدير السابق لإدارة الشرق الأوسط في الغرفة الفيدرالية النمساوية، «إن قضية تمديد تخفيضات الإنتاج تتوقف على تطورات الوضع في السوق النفطية وفي ضوء التقييم المستمر من اللجان الوزارية والفنية في تحالف أوبك +»، مشيرة إلى توقعات صادرة عن بنك ستاندرد تشارترد بأن تحالف «أوبك +» قد لا يعمق تخفيضاته لأن مخزونات النفط الخام من المرجح أن تنخفض بحدة في المستقبل.

وأشارت إلى أن توقعات معظم خبراء الطاقة، أن أسواق النفط العالمية ستضيق تدريجيا، وهو الأمر الذي من شأنه أن يعزز الأسعار في الشهور المقبلة، لافتة إلى أن بيانات وكالة الطاقة الدولية ترجح حدوث نقص في المعروض من النفط بنحو 1.7 مليون برميل يوميا خلال النصف الثاني من العام الجاري.

من ناحية أخرى، تراجعت أسعار النفط أمس، بعد تحقيق مكاسب على مدى سبعة أسابيع متتالية مدعومة بشح الإمدادات الناجم عن تخفيضات مجموعة «أوبك +» الإنتاج، وسط مخاوف بشأن تباطؤ الانتعاش الاقتصادي في الصين وتأثير ارتفاع الدولار.

وتراجعت العقود الآجلة لخام برنت بأكثر من دولار إلى 85.76 دولار للبرميل.

وانخفضت الأسعار في الوقت الذي عزز فيه مؤشر الدولار مكاسبه بعد أن أدت زيادة أكبر قليلا في أسعار المنتجين الأمريكيين في يوليو إلى رفع عوائد سندات الخزانة رغم توقعات بأن مجلس الفيدرالي الأمريكي سيوقف رفع أسعار الفائدة.

وقالت تينا تنج المحللة في «سي.إم.سي ماركتس»، «إن تحركات أسعار النفط ستبقى محدودة النطاق هذا الأسبوع، إذ قد يؤدي تباطؤ التعافي الاقتصادي للصين وقوة الدولار إلى خفض الأسعار، لكن (أوبك +) ستفعل كل ما يلزم للحفاظ على تقليص المعروض وتحقيق الاستقرار في الأسواق».

ومن المتوقع أن تؤدي تخفيضات الإمدادات، إلى تقليص مخزونات النفط بقية هذا العام وهو ما قد يؤدي إلى ارتفاع الأسعار، حسبما أفادت وكالة الطاقة الدولية في تقريرها الشهري يوم الجمعة.

من جانب آخر، تراجعت سلة خام «أوبك» وسجل سعرها 88.97 دولار للبرميل الجمعة مقابل 89.75 دولار للبرميل في اليوم السابق.

وقال التقرير اليومي لمنظمة الدول المصدرة للبترول «أوبك»، «إن سعر السلة التي تضم متوسطات أسعار 13 خاما من إنتاج الدول الأعضاء في المنظمة حقق أول تراجع عقب ارتفاعات سابقة، وإن السلة كسبت نحو دولار واحد مقارنة باليوم نفسه من الأسبوع الماضي، الذي سجلت فيه 87.98 دولار للبرميل».

مخاوف من اشتعال حرب أسعار بين شركات السيارات الكهربائية الاقتصادية

خفضت شركة تسلا الأمريكية لصناعة السيارات الكهربائية أسعار طرازاتها مجددا في الصين، ما دفع أسعار أسهم شركات السيارات إلى التراجع تحسبا من أن تشعل هذه الخطوة مجددا حرب أسعار.

وذكرت وكالة «بلومبيرج» للأنباء أن شركة السيارات الأمريكية خفضت أسعار نسختي لونج رينج وبرفورمانس للطراز «موديل واي» الرياضيتين الفارهتين بمقدار 14 ألف يوان «1900 دولار» لتصلا إلى 299.9 ألف يوان و349.9 ألف يوان، وفقا لمنشور على حساب الشركة على تطبيق ويبو.

كما مددت «تسلا» دعما تأمينيا بقيمة ثمانية آلاف يوان للنسخة الأساسية من طراز «موديل 3» مع الإبقاء على مزيد من الامتيازات المقدمة حتى نهاية العام المقبل.

وتأتي التخفيضات عقب خطوات اتخذتها علامة زيكر التجارية التابعة لشركة جيلي أوتوموتيف هولدنجز، التي خفضت الأسعار بمقدار كبير بلغ 37 ألف يوان الأسبوع الماضي، وكذلك تشيجيانج ليبموتور تكنولوجيز، التي خفضت الأسعار بمقدار 20 ألف يوان في بداية الشهر.

وبدأت «تسلا» حرب الأسعار بجولة مبدئية من التخفيضات بداية من أواخر العام الماضي، حيث خفضت أسعار بعض طرازاتها بنحو النصف عن أسعارها في الولايات المتحدة وأوروبا.

وتراجع سهم «تسلا» بنسبة وصلت إلى 1.7 في المائة في التعاملات الأمريكية المبكرة أمس، بينما هوى سهم شركة بي واي دي الصينية للسيارات الأكثر مبيعا بنسبة 8.7 في المائة في بورصة هونج كونج. وتراجعت أسهم كل من شركات لي أوتو وإكس بينج وليبموتور.

أول شبكة جيل خامس خالية من الانبعاثات

البلاد

أعلنت «البحر الأحمر الدولية»، الشركة المطورة لاثنين من أكثر المشاريع السياحية المتجددة طموحاً في العالم وجهتي «البحر الأحمر» و«أمالا»، أول شبكة جيل خامس خالية من الانبعاثات الكربونية على مستوى العالم في منتجع «سيكس سينسز الكثبان الجنوبية» الصحراوي في وجهة «البحر الأحمر»، لتحدث سبقاً نوعياً جديداً على مستوى الابتكار والتقنيات المتقدمة.

وقال الرئيس التنفيذي لـ «البحر الأحمر الدولية « جون باغانو: « نسعى لأن نكون روّاد التنمية المستدامة حول العالم من خلال اعتماد الطاقة المتجددة بنسبة 100 %، وتحقيق زيادة في قيمة التنوع البيولوجي بنسبة 30 % بحلول العام 2040م. ويستهدف المشروع الذي تنفذه «زين السعودية» توفير تغطية الشبكة دون استخدام الأبراج التقليدية، مع استمرار توفير الخدمة في المنطقة بأكملها، من خلال أكبر شبكة كهربائية خالية من الانبعاثات الكربونية في العالم، والتي تعتمد على محطات الطاقة الشمسية في الوجهة ، محققةً 3 أهداف رئيسية هي حماية البيئة، والحد من الانبعاثات من خلال استخدام الطاقة النظيفة، والحد من التشوه البصري. ويأتي الإنجاز الجديد في إطار دعم توجه المملكة من خلال مبادرة السعودية الخضراء لزيادة الاعتماد على الطاقة النظيفة وحماية البيئة، تماشيًا مع رؤية 2030.

السعودية والصين لتعزيز التعاون في تكنولوجيا المساكن الخضراء

الشرق الأوسط

ناقش ماجد الحقيل، وزير الشؤون البلدية والقروية والإسكان السعودي، مع شركتي «سيتك غروب»، و«سيتك للإنشاءات»، الصينيتين، تعزيز فرص التعاون في مجال تكنولوجيا المساكن الخضراء والمستدامة.

ويزور الوزير السعودي، حالياً، العاصمة بكين؛ لعقد لقاءات مع عدد من المؤسسات والشركات الصينية، وحضور فعاليات الملتقى السعودي - الصيني، وبحث إمكانية تبادل الخبرات والتجارب في القطاعين الإسكاني والبلدي.

والتقى الحقيل، الاثنين، عدداً من قادة الشركات الصينية المتخصصة في مجالات البنية التحتية للإسكان، بحضور سفير المملكة في بكين، عبد الرحمن الحربي.

وتطرق خلال اجتماعه مع شركتَي «سيتك غروب» و«سيتك للإنشاءات» خطة إنشاء المجمع الصناعي المخطط له وفقاً لأعلى المعايير في تقنية الصبّ المسبق ومواد التشطيب ونموذج التشغيل للمناطق الصناعية، والتي بدورها ستؤدي إلى تحسين القدرة الإنتاجية وقنوات التسليم بواقع 5 آلاف وحدة سنوياً.
واستعرض مع الشركتين تعزيز فرص التعاون في مجال تكنولوجيا المساكن الخضراء والمستدامة، مشيداً بجهود شركة «سيتك» في إدخال ودمج التقنيات المتقدمة لتعزيز البناء في المملكة.

الاجتماع تطرق إلى آخر التطورات في موضوع هيكل التمويل التعاوني لمشروع تسليم 20 ألف وحدة سكنية؛ إذ تعمل «سيتيك» على التنسيق بين «الوطنية للإسكان» و«السعودية لإعادة التمويل» و«ضمانات» من جانب، و«البنوك الصينية» من جانب آخر.

واجتمع الوزير ماجد الحقيل، مع شركة الصين للتأمين للمشاريع؛ لمناقشة خطط المملكة لتطوير البنية التحتية للإسكان مثل المرافق والطرق العامة، والتعريف بالمنظومة المالية الشاملة الداعمة لصناعة الإسكان، والإنجازات التي تحققت من حيث ملكية المنازل وتمويل الرهن العقاري، بالإضافة إلى برامج الإقراض وتقنيات البناء والاستدامة ومشاريع الإسكان.
من جهة أخرى، التقى وزير الشؤون البلدية والقروية والإسكان، قادة «بنك آسيا للاستثمارات في البنية التحتية»؛ لبحث فرص التعاون ومناقشة الهيكل التمويلي المقترح لتمويل مشاريع الإسكان.

يذكر أن وزير الشؤون البلدية السعودي، زار «معرض مراحل تطور بكين»؛ (الأحد) بهدف الاطلاع على تجربة الصين واستكشاف أفضل الممارسات الحديثة في تنمية وتحسين المدن وتطويرها. وفي لقائه مع عدد من قادة الشركات المتخصصة في قطاع الإسكان والتطوير العقاري، بحث الوزير سبل التعاون وتبادل الخبرات واستعراض الفرص الاستثمارية التي توفرها المملكة في القطاعين البلدي والإسكاني.

مشروع قانون جديد للنفط في العراق يجدد مخاوف شركات الطاقة

الشرق الأوسط

دعا اتحاد صناعة النفط في كردستان «إيبكور» حكومتي بغداد وأربيل إلى احترام حقوقهما التعاقدية عند صياغة مشروع قانون النفط والغاز الجديد، الذي يجري التباحث حوله بين الجانبين، وتتحدث أوساط برلمانية عن إمكان طرحه والتصويت عليه بعد سنوات طويلة من عدم الاتفاق عليه بين الفرقاء السياسيين.

يضم الاتحاد ائتلافاً من شركات الطاقة العاملة في الإقليم، مثل «دي إن أو» و«غينيل إنرجي» و«غلف كيستون بتروليوم» و«إتش كيه إن إنرجي» و«شاماران بتروليم».

وأوقفت هذه الشركات أعمالها في الإقليم بعد حكم نهائي صادر عن المحكمة التجارية التابعة لغرفة التجارة الدولية في باريس، مطلع يناير (كانون الثاني) الماضي، بشأن تصدير نفط إقليم كردستان بمعزل عن الحكومة الاتحادية وعبر الأراضي التركية، ما دفع أنقرة إلى وقف صادرات النفط عبر خط الأنابيب الواصل إلى ميناء جيهان التركي، وتسبب ذلك بخسارة الإقليم نحو مليار ونصف المليار دولار.

وطلبت الشركات، في بيان، «دمج حقوقها في ميزانية العراق وأي قوانين مستقبلية تحكم النفط والغاز في العراق وكردستان». وتضمنت مطالب الشركات «تشكيل لجنة لمتابعة صياغة مشروع قانون النفط والغاز».

وفي منتصف فبراير (شباط) 2022، قضت المحكمة الاتحادية في بغداد ببطلان قانون النفط والغاز في الإقليم، ما أسهم بشكل كبير في إضعاف موقفه التفاوضي مع بغداد واضطراره إلى القبول ببيع نفطه عبر شركة «سومو».

نظرة سلبية بشأن نمو الطلب على النفط عالميًا في 2024

أحمد شوقي

الطاقة

تشهد توقعات نمو الطلب على النفط عالميًا تباطؤًا ملحوظًا خلال العام المقبل (2024)، مقارنة بعام 2023، مع استمرار المخاوف الاقتصادية من تأثير زيادة أسعار الفائدة، في حين يتزايد التركيز على المعروض العالمي من الخام، خاصة مع تخفيضات الإنتاج من جانب تحالف أوبك+.

وخفضت وكالة الطاقة الدولية وإدارة معلومات الطاقة الأميركية تقديراتهما بشأن نمو الطلب العالمي على النفط في 2024، في حين أبقت منظمة أوبك توقعاتها دون تغيير، لتظل الأكثر تفاؤلًا بين المؤسسات الـ3 الكبرى، وفق أحدث التقارير الشهرية الصادرة، التي اطّلعت عليها وحدة أبحاث الطاقة.

في المقابل، رفعت وكالة الطاقة وإدارة معلومات الطاقة توقعات نمو المعروض النفطي من خارج أوبك خلال العام المقبل، في حين لم تشهد تقديرات منظمة أوبك أيّ تغيير.

ويسعى كبار المنتجين من خارج تحالف أوبك+ إلى زيادة الإنتاج، لتلبية الطلب على الخام، استجابةً لقرار التحالف بتمديد خفض الإمدادات البالغ مليوني برميل يوميًا حتى نهاية 2024، بالإضافة إلى تخفيضات طوعية لـ9 دول، بقيادة السعودية.

يشار إلى أن السعودية تنفذّ خفضًا طوعيًا إضافيًا بمقدار مليون برميل يوميًا منذ يوليو/تموز 2023، وقررت تمديده إلى سبتمبر/أيلول المقبل.

توقعات الطلب على النفط في 2023 و2024

ترى وكالة الطاقة الدولية أن ضعف النشاط الاقتصادي العالمي مع تسارع التضخم وارتفاع أسعار الفائدة سيؤدي إلى تباطؤ نمو الطلب العالمي على النفط في 2024، بالإضافة إلى تشديد معايير كفاءة الطاقة وزخم المركبات الكهربائية.

ونتيجة لذلك، خفضت الوكالة، التي تتخذ من باريس مقرًا لها، توقعات نمو الطلب على النفط في 2024 إلى مليون برميل يوميًا، في تقرير شهر أغسطس/آب، مقارنة بتقديرات الشهر السابق البالغة 1.1 مليون برميل يوميًا.

ويُقارن ذلك على أساس سنوي، مع توقعات نمو استهلاك النفط العالمي 2.2 مليون برميل يوميًا خلال 2023، ما يشير إلى انخفاض وتيرة النمو بأكثر من النصف، وفق تقديرات وكالة الطاقة، التي رصدتها وحدة أبحاث الطاقة.

وبالنسبة إلى إجمالي الطلب العالمي على النفط، تتوقع الوكالة الدولية تسجيل مستوى قياسي عند 102.2 مليون برميل يوميًا في 2023، قبل ارتفاعه إلى 103.2 مليونًا العام المقبل.

وفي السياق ذاته، قلّصت إدارة معلومات الطاقة الأميركية توقعات الطلب على النفط في العام المقبل إلى 1.61 مليون برميل يوميًا، انخفاضًا من 1.64 مليون برميل يوميًا، ليكون من المرجح أن يصل الإجمالي عند 102.80 مليونًا.

وفي العام الجاري (2023)، ترى إدارة معلومات الطاقة أن الطلب العالمي على النفط سينمو 1.76 مليون برميل يوميًا، وفق الأرقام التي اطّلعت عليها وحدة أبحاث الطاقة.

في المقابل، حافظت منظمة أوبك على توقعات الطلب على النفط دون تغيير، ليكون من المرجح أن ينمو 2.25 مليون برميل يوميًا خلال 2024، مقابل نمو متوقع عند 2.44 مليون برميل يوميًا العام الجاري.

ويرصد الرسم التالي، الذي أعدّته وحدة أبحاث الطاقة، توقعات الطلب على النفط في 2024، وفقًا لمنظمة أوبك وأرجعت أوبك تقديراتها الأكثر تفاؤلًا -مقارنة بتوقعات وكالة الطاقة وإدارة معلومات الطاقة- التي ستدفع إجمالي الطلب لمستوى قياسي عند 104.25 مليونًا في 2024، إلى النمو الاقتصادي القوي، خاصة في الصين، مع استمرار التعافي من تداعيات جائحة كورونا.

توقعات المعروض النفطي

ترى وكالة الطاقة الدولية أن المعروض النفطي من خارج منظمة أوبك سينمو 1.4 مليون برميل يوميًا خلال العام المقبل، ارتفاعًا من التقديرات السابقة البالغة 1.18 مليونًا.

ويعني هذا أن إجمالي الإمدادات النفطية من خارج أوبك قد يرتفع إلى 68.70 مليون برميل يوميًا، بعد زيادة متوقعة للعام الجاري (2023)، تبلغ 1.80 مليونًا.

كما رفعت إدارة معلومات الطاقة توقعاتها لنمو المعروض النفطي من خارج أوبك إلى 1.23 مليون برميل يوميًا العام المقبل، مقارنة بالتقديرات السابقة البالغة 0.96 مليونًا. وهذا يعني أن إجمالي المعروض من خارج أوبك سيرتفع إلى 69.05 مليون برميل يوميًا في 2024، بقيادة الولايات المتحدة والبرازيل والنرويج.

وتتوقع إدارة معلومات الطاقة نمو الإمدادات النفطية من خارج أوبك بنحو 2.11 مليون برميل يوميًا خلال 2023، مقابل تقديرات الشهر الماضي البالغة 1.97 مليون برميل يوميًا.

كما هو الحال في توقعات الطلب على النفط، أبقت منظمة أوبك على تقديرات نمو الإمدادات النفطية من خارج دون تغيير عند 1.39 مليون برميل يوميًا خلال 2024، ليُرَجَّح وصول الإجمالي إلى 68.66 مليون برميل يوميًا.

وفي عام 2023، ترى أوبك أن المعروض النفطي من خارجها سينمو 1.51 مليون برميل يوميًا، ارتفاعًا من التقديرات السابقة البالغة 1.41 مليونًا.

ويوضح الرسم التالي -الذي أعدّته وحدة أبحاث الطاقة- توقعات أوبك لتغيّر إنتاج السوائل النفطية ببعض الدول في 2024

مخزونات النفط العالمية

أظهرت بيانات وكالة الطاقة الدولية انخفاض مخزونات النفط التجارية لدى دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية بمقدار 14.7 مليون برميل خلال يونيو/حزيران الماضي، لتصل إلى 2.787 مليار برميل، لتظل أقلّ من متوسط السنوات الـ5 الماضية بنحو 115.4 مليونًا.

في المقابل، أوضحت منظمة أوبك زيادة مخزونات النفط العالمية بنحو 4.2 مليون برميل خلال يونيو/حزيران 2023، لتصل إلى مستوى 2.828 مليار برميل

وجاءت المخزونات النفطية أعلى بمقدار 164 مليون برميل، على أساس سنوي، لكنها أقلّ بنحو 74 مليون برميل، مقارنة مع متوسط آخر 5 سنوات.

بينما تشير توقعات إدارة معلومات الطاقة الأميركية إلى أن إجمالي مخزونات النفط العالمية بلغ مستوى 2.821 مليار برميل بنهاية يونيو/حزيران الماضي.

شكراً